المحاسبة الزراعية على طريقتى الخاصة

وأثر تنظيم الحسابات زراعياً واجتماعياً *

مقدمة : أغرمت منذ عهد الدراسة بالحسابات الزراعية ، وتابعت الاهتمام بها عقب تخرجى فى أعمال والدى — رحمه الله — وفى أعمالى الخاصة طبقاً لما اقتضاه ظرفى ، وفرضته احتياجاتى ، فدرست النظم الحسابية فى مصر لدى المهتمين بها من الهيئات والأفراد فوجدتها حسابية صرفة ، وليدة خبرة ومران ولكن خالية من أى توجيه فنى ، فشرعت أدخل عليها تدريجياً ما كان أوفى بالحاجة ، وأجدى لتحقيق الغرض ، وكلما صادفنى نقص استكملته مسترشداً بدراساتى المحلية ، وبما شاهدته فى الخارج خلال أسفارى إلى أوربا ، وبدأت تدوين مذكرات عن المحاسبة الزراعية عامة فى سنة ١٩٣٤ واستخلصت منها طريقتى الخاصة التى هى موضوع كلامى اليوم ، ورسمت دفاترها ، ومطبوعاتها وعرضتها عام ١٩٣٦ بغرفة ناظر الزراعة بمنزل الفلاح فى المعرض الزراعى الصناعى العام ، وبعد ذلك عرضت فى متحف فؤاد الأول الزراعى بالدقى منذ افتتاحه وما زالت معروضة حتى الآن .

تعاون الحاسب والزارع : يتجه العالم بجهوده وإحساساته نحو تحقيق التعاون الكامل بين الأفراد والجماعات والأمم . وهو اتجاه له أثره . ونتائجه ، إذ لو تحقق كاملا لسعد البشر . وانتشر الرخاء . واستقر السلام . وإن الهيئات الفنية هى الأولى بتحقيق هذا الاتجاه ، فإن التعاون بينها أسرع إثماراً ، وأنشط انتشاراً ،

---

* محاضرة ألقاها حضرة الزميل المحترم شلبى صارو فيم بك فى نادى التجارة العليا فى ٢٤ مايو سنة ١٩٤٤

وأسوق لحضراتكم على سبيل المثال مسألة صادفتنى فى الشهر الماضى، عند إعداد بحثى عن زراعة القمح فى مصر الذى استلزم أن أرجع إلى بعض الإحصائيات الدولية لأجد أن مصر تحتل المركز السابع بين أمم العالم من حيث غلة فدان القمح . وسبقتها بلدان شمال أوروبا كهولاندا وبلجيكا والسويد والدانمارك، فى حين تأخر ترتيب أهم مراكز إنتاجه كروسيا وكندا واستراليا . وتبينت أن الإحصاء كان مجرد ترتيب رقمي لمحصول الفدان فى الممالك دون مراعاة أى اعتبار زراعى . فشمل الترتيب البلاد ذات الرى المستديم والبلاد التى تعوّل فى زراعتها على الأمطار — قليلة كانت أو كثيرة — وهو وضع غير سليم؛ إذ كان الأجدى أن يعمل الإحصاء على أسس تشمل النظائر . وتراعى فيها الفوارق ذات الأثر فى الإنتاج . فلا تقاس المناطق الكثيرة الأمطار بقليلتها . ولا يقارن بين زراعة الحياض وزراعة المشروعات . ومثل هـذا الإحصاء لو تولاه مع الإحصائى زارع لكان أدق وأوفى ، ولظهر أثر تعاونهما فى سلامته وما يحمل من نتائج وتوجيهات .

ولا شك أن عقد الإيجار الذى تتولى تحرير بنوده هيئة يتعاون فيها مالك ومستأجر وقانونى يكون عادلا . منزها عن الشروط التعسفية . حاسما للمنازعات . فضلا عن أنه يصون ويرعى صالح الطرفين المتعاقدين على السواء لمنفعتهما معاً وصالح الأرض نفسها بما يكلفه للمحافظة على خصبها. وبهذا تظهر آثار التعاون الذى يقوم على الأسس السليمة التى تدعو إلى أن يراعى الفرد مع صالحه صالح زميله أو عميله فتسود المساواة وينعم البشر .

ومن هذا يلمس كل من الحاسب والزارع فائدة التعاون بينهما وأثره فى توجيه الحسابات الاتجاه الموجز الدقيق السليم ؛ فيضع الحاسب المسائل والنتائج والإحصائيات على الأسس الفنية العملية لتقرئ المستغل حساباته صحيحة مبسطة وتوجهه التوجيه السليم الصحيح . ويحس الحاسب من جانبه فائدة

تعاونه مع الزارع بما يقدمه له هذا الأخير من بيانات وآراء تحقق له سلامة اتجاهاته ومطابقتها للواقع . وتضمن له صحة نتائجه .

تطور المحاسبة الزراعية وتنظيم الحسابات : كانت الزراعة فى العهد السابق محدودة الحاصلات . قليلة التعرض للاصابة بالآفات والحشرات . موفورة الإنتاج . وكانت المواصلات عسيرة مما دعا المستغلين والملاك للاقامة وسط مزارعهم وحقولهم . يشرفون عليها بأنفسهم ويتولون إدارتها والإنفاق على زراعاتهم وتحصيل إيراداتهم فى حدود ثقافتهم . فقلت نفقاتهم نتيجة لمراقبتهم المباشرة للمصروفات . وتصرفهم فى الحاصلات . وتمتعهم بالرخص فى مستوى المعيشة بالريف . وكان من آثار ذلك أن درّت الزراعة عليهم ربحاً طيباً . وصرفتهم عن العناية بالحسابات الزراعية اكتفاء بالكسب السهل .

وتطورت الزراعة . فتغير نظام الرى الحوضى إلى رى مستديم . فتعددت الحاصلات وتعاقبت . فأجهدت الأرض . وانتشرت الأمراض والآفات . وكثرت عمليات الخدمة فازدادت نفقاتها . وقل الإنتاج . وارتفع مستوى المعيشة . وتيسرت المواصلات . وتقدمت المدنية . فانتعشت الحياة فى المدن . وازدهرت . فأقام بها أصحاب الأعمال والمزارعون . وهجروا الريف . فقل بذلك الكسب الزراعى .

بدأ الاهتمام بالمحاسبة الزراعية فى نطاق ضيق اقتصر على بعض الدوائر والهيئات الكبرى . ولعدم وجود معاهد فنية لتخريج الحاسبين إذ ذاك تولى المحاسبة حاسبون ذوو ثقافة محدودة ممن اكتسبوا خبرتهم عن طريق المران الطويل فقط . فكان من نتائج ذلك :—

(١) أن كانت الحسابات رقمية صرفة غير مقترنة بأى توجيه زراعى يجعل لها القيمة الفنية والاقتصادية والإدارية .

(٢) كثيراً ما اعتمد هؤلاء الكتاب القدماء فى ضبط حساباتهم على المسيرات[١] التى كان ينتهى الأمر بتمزيقها .

(٣) سادت فكرة كبر أحجام الدفاتر فترة من الزمن . وتغالوا فى هذه الناحية . ولا شك أن هذا يتطلب من الكاتب جهداً كبيراً .

وعول هؤلاء الحاسبون فى الاحتفاظ بوظائفهم لدى أصحاب الأعمال على سياسة تقليدية تقوم على استغلالهم باحتكار العمل الحسابى فجروا على الأساليب الآتية :—

(١) أن يدونوا دفاترهم بطريقة خاصة مفهومة لهم دون غيرهم . فلا يستطيع صاحب العمل الاستفادة بدفاتره إلا عن طريق الحاسب الذى يعمل عنده .

(٢) أن يؤخروا إنجاز الحسابات ليحس صاحب العمل أنه محتاج لكاتبه دائماً فلا يستغنى عنه .

(٣) ألا يسهلوا لمساعديهم تعلم الحسابات . واقتصر التعاون بينهم على تكليفهم أداء أعمال متفرقة بين حين وآخر . وبذا لا يتعلم المساعدون الحسابات إلا بعد وقت طويل .

(٤) ونتج عن ذلك عدم استقرار العمل الحسابى فى حالة تغيير الكاتب أو تقاعده أو وفاته .

ولما تطورت أساليب الزراعة وارتفع مستوى ثقافة أصحاب الأعمال الزراعية وتعددت مواردهم . ونواحى إنتاجهم لاستغلال أبواب جديدة لم يسبق

---

(١) عبارة عن كشوف تكتب على شكل مسودات تعمل للتأكد من الضبط الحسابى ، فمثلا تحرر بعد التشطيب للاطمئنان على صحته . فإذا كان نظام العمل يتطلب الميزان الشهرى . فيقوم الكاتب بأن يدرج مبالغ منه وله فى هذا الكشف لكل عميل دون قيد إسمه اكتفاء برقم صفحة الجريدة وهكذا . حتى إذا انتهى وجمع (منه وله) وطابق مجموعها بمجموع (منه وله) بالأستاذ دل على أن الشطب تم بدقة ودون خطأ .

لهم أن طرقوها من قبل . كزراعة بساتين الفاكهة . والخضر . والأزهار وتربية الماشية والأغنام . والدواجن . والنحل . وإنتاج بعض المصنوعات الزراعية . وما إلى ذلك . أصبحت الحسابات الزراعية المنظمة الدقيقة فى الوقت الحاضر ضرورة للاستعانة بها على تقليل نفقات الإنتاج وتلمس التوجيه الاقتصادى السليم، الأمر الذى يستدعى من المسئولين العناية والرعاية حتى ينتشر فتضمن للبلاد تحقيق ضرورة من ضروراتها وذلك يستلزم : —

(١) تنظيم الحسابات الزراعية .

(٢) رفع مستوى الحاسبين الزراعيين وممسكى الدفاتر .

فأما تنظيم الحسابات على الأسس الفنية فإنه يعطى صاحب العمل الفرصة ليضع القواعد الدقيقة المثمرة التى تناسب حالته .

فإن كان من كبار المستغلين أو متوسطيهم ذوى الدخل الطيب وتستلزم طريقة استغلالهم كثرة الحركة وجب أن يعنى بإمساك حسابات منظمة مفصلة تفى باحتياجاته .

وإن كان من صغارهم ذوى الدخل المتواضع الذين لا تسمح حالتهم بتحمل تكاليف محاسبة — شأن السواد الأعظم من الزراع — فإن العدالة الاجتماعية تقضى بأن يكون استغلالهم موضع الدراسة لتوجيههم توجيهاً صالحاً من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . وذلك بتكوين هيئات يشرف عليها ذوو الخبرة والكفاية من رجال الزراعة والاقتصاد والاجتماع ليسجلوا حسابات بعضهم . على أن يكون هذا البعض ممثلا للمجموع ولمختلف الحالات. ثم استخلاص النتائج الحسابية والزراعية والاقتصادية ليسترشدوا بها فى شق طريقهم نحو الإنتاج والكسب على غرار المتبع فى معهد بروج بسويسرا ، وهو معهد ينظم ويراجع حسابات نحو ٦٠٠ زارع من مختلف المناطق متفاوتى الثروة . غير متفقين فى

طرق الاستغلال. ويسعى المعهد لتوجيههم اقتصادياً بكل الوسائل لدرجة أنه يدفع لمن يستدعيهم أجور انتقالهم من أماكنهم إلى مقر المعهد.

وأما فيما يتعلق بالحاسبين والكتبة فإنى أرى أن الوقت قد حان لتعنى المعاهد الزراعية والتجارية بدعم برامجها الحالية فى الحسابات الزراعية بإدخال العناصر التى نحن فى حاجة إليها بالشكل الذى يتفق مع أوضاعنا واحتياجاتنا. فتخرج هذه المعاهد الحاسبين والزراعيين الإداريين على اختلاف درجاتهم الذين يتولون رفع المستوى الحسابى والإدارى للمزارع، على أن يستخدم إلى جانب هؤلاء شبان ذوو مؤهلات محدودة وثقافة عامة. ناشئون فى الريف. يطيقون الحياة فيه. وأن يعدوا بطريق الخبرة والمران لإمساك الدفاتر. على أن يتولى الفنيون الإشراف على أعمالهم. ومراجعتها. وتوجيههم واستخلاص النتائج.

المحاسبة الزراعية على طريقتنا الخاصة: تقوم على ربط الحسابات بالإدارة والإحصاء على ضوء الفن الزراعى وطريقة المحاسبة المزدوجة وتلافى الأخطاء الشائعة ودراسة الظروف المحلية المتعلقة بالحسابات والحاسبين والكتبة. فهى تتناول:

(١) توجيه الحسابات التوجيه الفنى والحسابى بالدليل الموضوع لذلك والذى سيأتى الكلام عليه بعد.

(٢) اختزال العمل الحسابى.

(٣) إنجازه أولا بأول.

(٤) تسهيل عملية المراجعة والضبط.

(٥) سهولة وسرعة عمل المقارنات والإحصائيات بأقل جهد كتابى.

(٦) وفرة الإنتاج الكتابى.

وسنتكلم فى الآتى عن كل حالة على حده:

(١) **الدليل:** هو أداة توجيه الحسابات التوجيه الصحيح الذى يمكن من الاستفادة منها على أكمل الوجوه، سواء من الناحية الحسابية أو الفنية، فهو

بعد الحسابات ليقرأ المستغل منها صورة فنية دقيقة تساعده على الوقوف على حالته ورفع مستواها . وهو يتناول كيفية قيد الحسابات مدينة ودائنة . وفى الوقت ذاته يحوى تفصيلها مع فصولها وبنودها من الناحيتين الإدارية والزراعية . وعلى سبيل المثال أعرض الدليل* الذى وضعته ليتفق مع عملى . وأسجل أننى وصلت باستعماله إلى النتائج الآتية :—

ا — معرفة التوجيه وتوحيده وعدم الخطأ فيه .

ب — استقرار العمل الحسابى فى حالة تغيير الموظفين وإعطاء أوسع فرصة لحسن تعاون العمال الحسابيين لصالح العمل .

جـ — تسهيل المقارنات والإحصائيات على اختلافها سواء فى مقارنة الحسابات فى زراعة واحدة أو عدة زراعات فى العام الواحد أو فى الأعوام المختلفة .

د — إخراج النتائج الفنية والحسابية على وجه دقيق وواضح وسهل .

(٣) اختزال العمل الحسابى : ما من شك فى أن الإنتاج الاقتصادى ، أيا كان نوعـــه ، يتطلب الوصول للنتائج بأقل النفقات والجهود الأمر الذى دعا الحاسبين إلى التفكير فى اختزال العمل الحسابى إلى أقل الحدود الممكنة .

ولما كانت الزراعة أكثر الموارد تأثراً بالأزمات رأيت أن أتلمس اختزال العمل الحسابى إبقاء على ربح الزراعة . وقد وفقت فى ذلك بفضل — :

(١) تصميم اليوميات المختلفة بشكل يجعلها تصور فائدة الانتفاع بها لعدة أغراض حتى يمكن باستخدام الكربون أن يقوم القيد الواحد فيها مقام عدة قيود .

(٢) تخصيص يومية للايرادات على حدة ، وأخرى للمصروفات على حدة ، والإيرادات تسوى جميعها مطلوبة من حساب النقدية إلى أبواب الإيراد ،

---

* سينقر نموذج لدليل تكاليف محصول القمح ومقرراته بعد .

بعكس المصروفات فتقيد أبواب الصرف مطلوبة إلى النقدية ، وبذلك أمكننا عند الترحيل أن نشطبها فى جانب حساب النقدية دفعة واحدة فى الجانب الدائن أو المدين حسب وضعها ، كما أنه تبعاً لتصميم اليوميات لا ترحل أبواب الإيراد والصرف إلى حساباتها قيداً قيداً بل ترحل قيود الحساب الواحد فى الصفحة الواحدة دفعة واحدة ، وفى هذا وفر ظاهر(١) .

(٣) بترحيل الحسابات من المستندات أولا بأول إلى الأساتذة المساعدة ذات الأعمدة التحليلية يسوى الحساب الشهرى لها دفعة واحدة فى اليومية وترحيله للاستاذ كذلك مرة واحدة(٢) .

(٤) تصميم المطبوعات الحسابية بحيث تفى باحتياجات الحاسب والإدارى معاً . والاستفادة بقيد البيانات المشتركة مرة واحدة بدلا من تكرارها (٣) .

(٥) بفضل هذا التقسيم إلى جانب الدليل أمكن تبسيط الحسابات على الطريقة المزدوجة بحيث أصبحت فى متناول الكاتب ذى الثقافة المحدودة دون دراسة الطريقة المزدوجة نفسها .

وإليك تفصيل ما وصلنا إليه تحقيقاً لما سبق فى مختلف المطبوعات والدفاتر الحسابية وهى — :

ا — اليوميات المختلفة : يؤدى القيد الواحد — مع استعمال الكربون — فى مختلف اليوميات المستعملة لدينا إلى إنجاز عدة قيود فى وقت واحد طبقاً لتصميمها الحالى، فإن القيد الواحد فى يومية النقدية مثلا يمكن من الحصول على صورة تقوم مقام الإذن الحسابى والنشرة اليومية ، وبوضعها فى ملف خاص تصبح يومية إضافة وخصم .

---

(١) ستنشر صورة لاذن تسوية ويومية صرف وتوريد النقدية .
(٢) وستنشر صفحة من دفتر المصروفات العمومية .
(٣) سينشر نموذج صفحة من دفتر يواق المستأجرين .

ب — الأساتذة المساعدة : فى الوقت الذى يسمح مستوى الكتاب فى مصر باستخدام (فيش) الحسابات فإنه يمكن الاستفادة بالقيد الواحد فيها لإنجاز الحساب الشخصى والأستاذ وكشوف البواقى والكشوف الإدارية فى وقت واحد .

ج — كشوف الأرصدة : رأينا أن ننتفع بالكشوف التى تستخرج شهرياً للتأكد من ضبط الترحيل بالأساتذة المساعدة باستعمالها كشوفاً إدارية للبواقى ، ولوفر العمل الحسابى عملنا على أن نصمم لأكبر عدد من الأشهر حسبما تسمح الحالة ، فتجدون أن جميع كشوف الأرصدة عملت للاثنى عشر شهراً ما عدا حساب المستأجرين فأمكن عمله لكل ثلاثة أشهر .

د — الأرباح والخسائر : راعينا عند طبع الكشوف إمكان استخدامها لأكثر من سنة لما فى ذلك من وفر ظاهر فضلا عن أنها تكون كشوف مقارنة فى الوقت نفسه .

(٣) إنجاز العمل الحسابى أولا بأول : ا — إن ما جرينا عليه فى يومياتنا من أن القيد الواحد فيها يؤدى إلى إنجاز عدة قيود فى ذات الوقت كفيل بإنجاز العمل الحسابى أولا بأول فيما شمله من قيود .

ب — ان ما تستلزمه هذه القيود من ترحيل إلى الأساتذة المساعدة يتم من المستندات رأساً ، أو من اليوميات ، وقد خصصنا خانة لكتابة نمرة التشطيب ، فإذا ما أرسلت صورة اليوميات من الفرع إلى العموم مستوفاة وبدون تأخير ومستنداتها مرافقة لها مع تدوين رقم الشطب تحت خانتها كان فى ذلك ضمان بأن القيد قد تم فى حينه ، سواء من اليوميات أو من المستندات إلى الدفاتر المرتبطة بها .

ج — وفيما عدا حركة النقدية يجرى تشطيب باقى الأعمال بالفرع أولاً بأول من مسودة الأعمال الجارية إلى الدفاتر المساعدة المرتبطة بها ، وبعد

تشطيبها يقوم الفرع بإرسال نشرة يومية عن حركة الأعمال بالزراعة ، ومعنى وصولها من الفروع أن القيد والشطب اللازمين لها قد تما .

د — جرينا على أن يتم تشطيب حركة الصنف أولاً بأول من واقع قسائم الايراد والصرف إلى الأستاذ المساعد مباشرة بالفروع ، وفى ذات الوقت ترسل هذه القسائم إلى العموم ليجرى تشطيبها فى دفتر الأستاذ الإجمالى به .

ولما كانت حركة الصنف تستدعى إرسال القسائم كل عشرة أيام مرة فترسل من الفروع مرفقة لنشرة تحوى جميع البيانات الخاصة بها طبقاً لتشطيبها بالأستاذ المساعد ، ويدل إرسال القسائم والنشرة من الفروع على إنجاز العمل بها تماماً .

هـ — وفى حالة الزراعة على الذمة التى تستلزم حركتها التعامل على نطاق واسع مع المقاولين والشغالة ، وتقضى سياسة العمل أحياناً بصرف النقود لهم مقدماً على ذمة توريد أنفار ، وهم طبقة لا يتوافر لديها الضمان المالى ، يقتضى حسن الادارة — لصالحهم ولصالح العمل — تبيان حسابهم أولاً بأول ، ولهذا جرينا عند وضع الدفتر الخاص بمعاملاتهم على أن تصفى حساباتهم كل عشرة أيام تسهيلا لإدارة المشرف على الزراعة ، وحفظاً لحقوقهم .

و — ويتضح مما تقدم أن هذا التنظيم فضلا عن إنجازه العمل أولاً بأول فإنه مكننا من توزيع العمل توزيعاً عادلا — وإتمام المراجعة فى الوقت المناسب ، فإذا حل آخر الشهر كان العمل منتهياً فى غير تراكم .

(٤) تسهيل المراجعة والضبط : ا — راعينا عند وضع تفاصيل هذه الطريقة أن نسهل عملية المراجعة الداخلية التفصيلية الدقيقة ، فضلا عن تحقيق الضبط الحسابى ، فمثلا إذا تصفحت صورة يوميات النقدية التى تقوم مقام الإذن الحسابى رأيت أن جانباً منها قسم إلى أعمدة تحوى أسماء الحسابات ، فإذا ما فرغت مبالغ اليومية فى هذه الأعمدة واتبعت بها صور المستندات كفلت

للمراجع سهولة المراجعة فى تطبيق المستندات وتوجيهها فضلا عن الضبط الحسابى نتيجة أن جملة اليوميات تساوى جملة مجاميع الأعمدة(١) .

ب — يجرى الكثير من الكتاب — للتأكد من ضبط حساباته — على استعمال المسيرات التى ينتهى بها الأمر إلى التمزيق وتستقر فى سلة المهملات — أما فى طريقتنا هذه فقد عملنا على الاستغناء عن المسيرات دون الاخلال بالضبط الحسابى .

جـ — وعملنا فى ذات الوقت على استبدال المسيرات بكشوف إدارية تحفظ فى ملفات خاصة للانتفاع بها فى تسهيل المراجعة وسرعتها ، كما ترى فى دفتر ميزان المراجعة الشهرى وكشوف بواقى المستأجرين .

د — تحوى الدفاتر المساعدة الحسابات الفردية ، أى تفصيل الحسابات اسماً اسما ، ونوعاً نوعا ، وللتأكد — عند المراجعة — من أن العمل قد تم فيها على صحة يجرى فتح حسابات إجمالية ، وقد عملنا عند فتح هذه الحسابات على تخصيص دفتر واحد يشتمل على مختلف الحسابات الإجمالية سواء بالزراعة أو بالعموم على أن يكون لكل حساب التصميم الذى يوافقه ، وراعينا فى حالة استعمال الأساتذة المساعدة ذات الأعمدة أن تكون الفصول والبنود الأفقية فى الأساتذة المساعدة رأسية فى دفاتر الإجماليات — وبذا يتيسر القيد بالإجماليات بسرعة محببة فضلا عن أن احتمال الخطأ فيها نادر .

هـ — ولما كانت طبيعة عملنا الحسابى تنقسم إلى فروع وعموم من حيث أن الادارة تتناول زراعات مختلفة فى جهات مختلفة ، ولها مركز رئيسى للاشراف عليها وتسييرها فقد نظمنا علاقة حسابات الفروع بالمركز الرئيسى على أن يقوم هذا الأخير مقام المراجعين بوضع يحقق للعموم أن يحوى تفاصيل

---

١ — نماذج قسيمة توريد النقدية بالوضع الذى سينشر بعد يساعد على الضبط وعدم التلاعب .

حسابات الفروع كلها دون تكبد جهد خاص ، وفى الوقت ذاته نظمنا حسابات الفروع على أساس أن يقوم كاتب الزراعة فيها بأكثر ما يمكن من العمل ، ذلك أننا وجدنا بخبرتنا أن فى هذا الوضع تنعدم الأخطاء تقريباً لأن ظروف كاتب الزراعة تهيىء له من الفرصة أكثر مما تهيىء لكاتب العموم ، بمعنى أنه عند ما يقيد فى المستندات ويرحل إلى مختلف المطبوعات لا يرتكن على استقراء المستندات بل يعتمد إلى جانب ذلك على ما يشاهده بحكم طبيعة عمله فيتفق الخطأ إذا ماقاته عند الاستقراء بعض ما فى المستندات .

(٥) **الانتاج الكتابى** : لا يكفى أن تقوم طريقة المحاسبة على اختزال العمل الحسابى فقط لتكون اقتصادية بل يجب أن يتناول التفكير زيادة الإنتاج الكتابى لمسك الدفاتر بأقل جهد ويتحقق ذلك بمراعاة عدة عوامل أهمها : —

(١) **احجام الدفاتر** : أن يراعى عند تصميم المطبوعات الزراعية أن تكون فى الأحجام المناسبة التى تساعد الكاتب على زيادة إنتاجه ، وتسهل له عمله أكثر من الدفاتر الأخرى القديمة ذات الأحجام الكبيرة أو الثقيلة على أن تكون بشكل مريح ومستكملة تماماً لكل بيان لازم .

(٢) **اختلاف الأحجام والألوان** : يساعد تباين أحجام الدفاتر واستعمال الألوان المختلفة لأغلفتها فى سهولة تمييزها واقتصاد الوقت فى الحصول عليها عند الحاجة إليها .

(٣) **الأدوات والآلات الكتابية ونوع الورق** : يحسن عند اختيار الآلات والأدوات أن تكون من الأصناف الحديثة والمريحة وكذا يحسن اختيار نوع الورق المناسب للمطبوعات الذى يحقق الغرض من استعمالها ويسهل تداولها .

(٤) **المكتب** : له أثره فى زيادة الإنتاج الكتابى ، ويجب أن يصمم ويهيأ ليناسب الأوضاع والأغراض التى تفى براحة الكاتب وتوفر له مطالبه

وضروريانه ويناسب حاجة الكاتب حجماً ووضعاً ، وأذكر لهذه المناسبة أن الأمم الراقية عملت على توفير أسباب الراحة لمختلف العمال ، ففى براج معهد لتصميم الأدوات الزراعية التى يستعملها الفلاح لتمكنه من زيادة الإنتاج بأقل جهد وحدثنى صديق من هواة الصيد أن فى بعض أمم أوربا الراقية تباع البنادق للطالبين بعد تصميمها بحيث تناسب الواحدة منها مقاسات حجم المشترى وبهذا يتيسر له ضبط الرماية ويسهل عليه إصابة الهدف .

وهذا التوجيه لا نقصره على ما يخص الحسابات فحسب بل نود أن يكون موضع عناية ودراسة وتنافس فى الصناعة المحلية فيفتح أمام الصانع المصرى باباً هو أولى الناس بدراسته والاستفادة منه لخير مصر ، والمصريين .

أثر تنظيم الحسابات فى الزراعة : لكى تكون الحسابات الزراعية مثمرة يجب أن تكون نتيجة لتعاون حاسب وزارع ، وعلى ضوء دراسة المستوى الإدارى للمستغل ، وطريقة استغلاله وتفاصيلها وظروفه المحلية وظروف موظفيه ، وبذا تمده بالمعلومات القيمة وما يتطلبه حسن إدارته من بيانات ومقارنات وإحصائيات ، فإذا نظمت طبقاً لهذه الأوضاع كانت عاملا من عوامل نهضة الزراعة ، وكانت السبيل الذى يصل به الزارع إلى الحصول على أقصى الإنتاج بأقل النفقات ، ويستدل بها على مواضع الإهمال والتلاعب فيستعين بها على ضبط مصروفاته والمحافظة على إراداته وتوجهه الحسابات لاختيار طريقة الاستغلال المجدية فتدله على مواضع الربح ليعمل على الوصول إليها . ومواطن الخسارة ليتجنبها . وبذا تتولد الثقة فى الاستغلال الزراعى ، ويقبل أصحاب رؤوس الأموال على استثمار بعضها فى الزراعة فتنهض وتزدهر ، وأقرر استناداً إلى ما لمسته بنفسى من أثر تنظيم الحسابات الزراعية الفنية أنها تعطى الزارع صورة حقيقية مفصلة عن مزارعه وحقوله أقوى وأرسخ من تلك الصورة التى تنطبع بمروره على تلك الحقول ، ولهذا يجب أن يعتمد الزارع على موالاة الأعمال الزراعية وحساباتها فى وقت واحد وبدرجة واحدة كما

يجب أن ينظم المحاسبون لمساعديهم وهم عيونهم فى المزارع السبل لتعطيهم صورة حقيقية للحقول ، وبذلك يكون للمحاسبين أثر ظاهر فى رفع مستوى الإنتاج الزراعى .

***

ولما كانت الحسابات الزراعية ما زالت تحبو فى مهدها فلا مفر من أن نلجأ ونحن فى دور النشوء ، ناحيـة التحليل والتفصيل لنبين مواضع زيادة التكاليف على وجه دقيق وكيفية خفضها ، ويمكن وضع مقررات عملية دقيقة نتيجة تفهم طبيعة العوامل التى تؤثر فى التكاليف على ضوء الدراسات المفصلة لها ، وبذا تكون وافية ومثمرة وموجزة فى موضع الإيجاز ، مسهبة حيث يتحتم التفصيل ، وأن تتابع تطور الزراعة وما تستلزمه من تعديل فى هذه المقررات التى يجب أن تساير الحاضر وتخطو مع خطواته ، فكلما تغيرت الظروف والأوضاع ، والأجور والأسعار ، ظهر أثرها فى كشوف المفردات .

وتضع كشوف المقررات حدوداً لصغار الموظفين لا يتعدونها أو يخالفونها إلا لمبررات قوية يبدونها للعموم مع ما يرسلونه إليه من حسابات ومطبوعات وتعمل كشوف المقررات مفصلة تشمل كل وظيفة فى كل بند ، فى كل فصل ، فى كل باب من أبواب المصروفات ، فتفصل عمليات الزراعة وأجزاء كل عملية وما يلزمها من مواد وآلات وعمال ومواشى ، وما تقتضيه من النفقة مع الإشارة إلى الحالات المختلفة التى تتدخل فى كل عمليـة وتكون ذات أثر فى زيادة الإنفاق .

ولا سبيل إلى بسط أثر الحسابات فى الزراعة وتقريبه إلى الأذهان إلا بضرب بعض الأمثلة العملية من واقع الدفاتر ، وإليك بعضها : —

أولا — رجعت إلى الحسابات التحليلية المفصلة لتكاليف محصول القمح عندى فتبينت أن هذه التكاليف تتأثر بعوامل ثلاثة هى : —

(١) طريقة الزراعة : التقاوى فى الحراثى تزيد عنها فى العفير ، لذلك فقد أظهرت الحسابات زيادة سبعة أقداح فى الفدان الحراثى ثمنها ٢٤٥ مليما .

كما أن زراعة العفير فى التربة الناعمة تستلزم الغطاء بخلاف الحراثى ، والعفير فى الأرض الحرشة لا تحتاج إليها ، وبلغت تكاليف عملية التغطية فى الحقل الذى أجريت به ٢٤٠ مليما لكل فدان بمعدل أربعة عمال .

(٢) الآلات المستعملة : إن كانت بالبخار أو بالمازوت أو بالغاز الأبيض أو آلات الماشية ونوع العملية ، وقد تبين أن الحرث وجهين فى القمح بلغت تكاليفه بالماشية ١ جنيه و ٢٨٠ مليما وبجرارات المازوت ٤١٦ مليما ، وبجرارات الغاز الأبيض ٥٧٦ مليما .

وفى الدراس بلغت التكاليف باستعمال الماشية ٢ جنيه و ٦٧٠ مليما مقابل ١ جنيه و ٣٩٠ مليما فى حالة الجرارات والنوارج و ١ جنيه و ٤٨ مليما فى حالة استعمال الجرارة وماكينة الدراس .

(٣) تفاصيل الحرث : تختلف باختلاف ظروف كل زارع وخبرته وقد تختلف لنفس الزارع فى حقل عن آخر فتتباين التكاليف فمثلا إذا حرث الحقل وجهين بدلا من وجه واحد زادت المصاريف .

ثانياً — أقرأتنى مرة مقارنة تكاليف فدان القمح فى مختلف الحقول قلة محسوسة فى الزيت والوقود للماكينات فى إحدى الزراعات دون باقيها ، فعلمت بالتحرى أن الموظف المباشر لهذه الزراعة كان يرسل الماكينات خالية الخزانات من الوقود والزيت بمجرد فراغها من العمل بزراعته ، فإذا ما احتاج إليها ثانية عادت إليه مملوءة من زراعة أخرى تقيد عليها هذه المواد فى حين أنها ستستهلك عنده وما ذلك إلا ليوهم بأن نفقاته أقل من سواه ، وصافى إيراده أعلى من غيره .

ثالثاً — لاحظت فى العام الماضى أن تكاليف جمع السنابل (لم السبل)

عقب حصاد القمح اقتضتنى عدداً كبيراً من الأولاد بلغ الثلاثين ، وهو عدد مبالغ فيه ، فصممت على مراقبتها ودراستها بنفسى فى العام الحاضر حيث تقص العدد إلى ١٧ ولداً ووجدته كثيراً أيضاً ، فدرست أسبابه فتبينت أن ذلك يرجع إلى عيب فى عملية أخرى هى عملية الحصاد ، إذ أنه تم بشىء من الإهمال فترك جزء كبير من سوق نباتات القمح فى أرضه مما ترتب عليه أن يبحث عامل جمع السنابل عنها وسط القش الباقى الذى يحاكيها لوناً ويصرف فى ذلك جهداً ووقتاً طويلا فترتفع تكاليف العملية تبعاً لذلك .

رابعاً — ودلتنى دفاترى عند فحصها أنه فى سنة ١٩٣٧ تكلف رى القطن فى إحدى الزراعات جنيه و٦٩٠ مليما وفى سنة ١٩٣٨ جنيه و٧٤١ مليما فى حين كانت ٦١٠ مليمات و٧٩٥ مليما على التعاقب فى زراعة أخرى مجاورة للأولى ، فوجهتنى الحسابات التحليلية المفصلة للبحث فكان أن الزراعة الأولى استخدم فى ريها وابورات الحرث فولر ، وفى الأخرى ماكينة ديزل ، فلم أتردد فى وقف استعمال وابورات فولر الموجودة لدى فعلا فى الرى وهو خروج على العرف واشتريت لهذه الزراعة ماكينة ديزل تحمل ثمنها رأس المال ، وقد لا يقر الكثيرون هذا التصرف من جانبى ، إلا أن الحسابات تقر هذا الوضع وتزكيه .

خامساً — أعرض على حضراتكم صوراً شمسية تبين تسلسل عمليات تسوية سطح أرض بزمام بنى احمد مركز المنيا على الطريقة الجافة . وقد بلغت تكاليف إصلاح الفدان الواحد ١٥ جنيه و٥٠٠ مليم وكان الإصلاح عقب الأذرة الشامية وقبل زراعة القطن وقد حصلت من الشامى على إيراد ٦ جنيه و٧٠٠ مليم للفدان ، فإذا اعتبرنا أن طريقة التسوية كانت علمية وأنها تمت بدون تضحية إيراد أى محصول لوجدناها طريقة اقتصادية عند تطبيقها فى ظروفها الناجحة وأؤكد لحضراتكم أننا بعد معرفة التكاليف النهائية وهى ٨ جنيه و٨٠٠ مليم للفدان نؤمن بنجاح تلك العملية .

على أن ما سقته إلى حضراتكم من الأمثلة إن هو إلا قليل من كثير . ولعل فيه ما يشجع كل زارع على أن يعنى بحساباته وتفصيلها وضبطها وصرف بعض وقته فى مراجعتها لتنطق له أرقامها بحقائق قد تغيب عنه ولا شك أنه واجد فيها متعة وفائدة .

أثر تنظيم الحسابات فى التقدم الاجتماعى

تتأثر الحياة الاجتماعية تبعاً للعوامل التى تصادف الناس وتتدخل أو تتحكم فى علاقاتهم وروابطهم، لهذا كان لتنظيم الحسابات على وجه دقيق ومبسط أثره فى الثقة المتبادلة بين أصحاب الأعمال الزراعية وعملائهم — من مأجورين ومستأجرين أو صناع ومقاولين — وأكثر هؤلاء فى بلادنا من الأميين الذين يعولون فى معاملاتهم على الثقة أولا وآخراً — فهم إذا ما تولوا عملا عند مالك ممن يعنون بتنظيم حساباتهم ، ويهتمون بدقتها ، وثقوا به ، وارتاحوا لمعاملته ، وبدت آثار ذلك ظاهرة فى تكوين وتهذيب أخلاقهم ، وفى تحسين عقيدتهم ، واتقانهم لعملهم ، ورفع مستواهم الخلقى ، كما أن صاحب العمل نفسه يستريح فى مثل هذا الجو المشبع بالثقة والتفاهم بينه وبين عملائه ، ويضمن أن تتم أعماله على الوجه الذى يحبه ويرضاه مع كسب ود العمال وصداقتهم وإخلاصهم فى خدمته ، وكذلك يضمن وصول الحقوق إلى أربابها فى حينها ، فتبرأ ذمته ، ويطمئن ضميره وبهذا أيضاً تستقر الثقة فى التعامل

ولتنظيم الحسابات أثر ظاهر فى أن يطلع صاحب العمل دواماً وبلا انقطاع على مركزه المالى ، ما له وما عليه ، وما يطلب منه ، وما يفيض عن حاجته ، فإن كان هذا الفائض كثيراً دفعه إلى التفكير فى تحسين حال موظفيه ، والحدب على معاونيه ومستخدميه ، فعمل على إسعادهم ، وتأمين مستقبلهم ، ومستقبل أولادهم ، وأسرهم ، ونجم عن هذا الاتجاه الإقلال من حوادث التلاعب والاختلاس ، وكان من آثاره أيضاً التفكير فى نواحى البر ، وتشجيع أبوابه

عن طريق الصدقات والمساهمة فى الخيرات ، وهى متعددة النواحى ومتشعبة المرامى ، ولعل أولى نواحيها بالالتفات ، وأجدرها بالرعاية . هم أولئك العمال الذين يعملون بجد وصبر لخير المالك ، ويشاركونه تبعاته ، ويحطون عنه الكثير من أعبائه ، فإذا أسبغ عليهم براً ورعاية خلق لنفسه ، ولمن حوله ، جواً من السعادة يستطيب معه الإقامة فى الريف ، فتدب إليه الحياة ، ويزدهر ، ويزداد عمرانه ، ويزداد تبعاً لذلك إنتاج الزراع والملاك ، وتخطو الثروة الأهلية خطوات موفقة إلى الأمام .

وفى تنظيم الحسابات الزراعية نشر للثقافة الاقتصادية فى البلاد ، وتوجيه نحو حسن الإنتاج بما تخرجه من نتائج تدفع بالمستقبل إلى طرق الكسب وتجنبه التورط فى الخسارة ، ولعل من حسناتها أيضاً أن يتحقق المالك من مركزه المالى وتحول دون تورطه فى الاستدانة ، والتردى فى هوة الديون التى هى آفة الملاك المصريين ، ووباء الريف العتيق ، ولا حاجة بى إلى الإفاضة هنا بمزايا هذا الوضع لو تم ، وفوائد تخلص الملاك من المديونية ، لأنه فضلا عن أنه موضوع كبير كثير العناصر ، يحتل من تفكير المخلصين والقادة المكان الأول بين الموضوعات الاقتصادية والعمرانية منذ أمد طويل لما يترتب عليه من إسعاد الشعب ورفاهيته .

ومن مزاياها أن ينتفع أفراد الطبقات المحدودة الثقافة من الزراع ذوى الدخل اليسير التواضع بتوجيههم التوجيه الاقتصادى السليم عن طريق المعاهد أو الهيئات الخاصة التى يشرف عليها ذوو الخبرة والكفاية على ما سبق بيانه ، وبذا تتحقق ناحية مهمة من نواحى العدالة الاجتماعية من حيث رفع مستواهم وإفادتهم ما حرموا منه من كفاءة ذوى الكفاءات ، وبهذا نرسم سياسة اجتماعية عملية ناجحة لا طفرة فيها ، ولا ارتجال تقودنا إلى يسر مالى ، ورواج اقتصادى ، وترتفع بمستوى الإنتاج والاستغلال ، وتدر من الخير ما يكون سبباً فى تعمير الريف والنهضة به .

النهضة بالحسابات الزراعية : ولدت المحاسبة الفنية الزراعية فى مصر — البلاد الزراعية — متأخرة ولكنها ولدت سعيدة موفقة ، فى جو يسوده التعاون بين الزراع والحاسبين ، واقترن مولدها بوجود الفنيين منهما ، وفى زمن شعر فيه أصحاب الأعمال بفائدتها وضرورتها وآمنت الحكومة والهيئات الفنية بأن الوقت قد حان للنهوض بها فشكلت فى وزارة الزراعة لجنة لدراستها ونشط نادى التجارة وشعبه للعناية بالمحاسبة الزراعية عن طريق الأبحاث والمحاضرات .

إنما يجب أن نواجه بعض الحقائق ، فإن أصحاب الأعمال يعانون وسيعانون ردحاً آخر من الزمن متاعب طائفة الكتاب القدماء الذين سبق الكلام عليهم ومتاعب ما يلقونه من نقص فى بعض الفنيين الذين تعوزهم الخبرة والمران العملى .

والسبيل إلى النهوض بالحسابات الزراعية : —

فى الحاضر : أن يتكاتف الفنيون ذوو الخبرة مع أصحاب الأعمال ، فيضحى الأولون بجهودهم ، والآخرون بتشجيعهم فى سبيل النهضة . فعلى الفنيين أن يعملوا على إيجاد طرق للمحاسبة تخفف من متاعبها الحالية وينشروها فى مؤلفات عملية تفيد منها الجماعات والأفراد ، وعلى أصحاب الأعمال أن يتحملوا زيادة النفقات حتى تجتاز دور النشوء إلى دور الارتقاء .

فى المستقبل : أن تقوم فيه معاهدنا بفضل تدعيم وإصلاح برامجها إلى إخراج الفنيين العمليين والأكفاء الذين يحملون بأيديهم مشعل نهضة المحاسبة ، وأقترح أن تدرس مادة الزراعة لطلبة شعبة المحاسبة الزراعية ، كما تدرس مادة المحاسبة الزراعية لطلبة المعاهد والمدارس الزراعية على درجاتها على أن يمسك أساتذتها دفاتر المزارع الملحقة بالمعاهد فيتاح بذلك للطلبة فرصة تطبيق العلم على العمل .

كما أقترح أن تقرر دراسة مبادىء المحاسبة الزراعية المبسطة فى المدارس الأولية والإلزامية والريفية للانتفاع ببعض شباب الريف فى إمساك دفاتر المزارع ، ويا حبذا لو تدرب طلاب هـذه المعاهد كلها فى بعض الدوائر المنتظمة الحسابات .

واطالب الثقات ذوى الخبرة من الفنيين أن يعطفوا على الفكرة ويجـدوا من الآن فى وضع مؤلفات تناسب هذه المعاهد والمدارس طبقاً لأنسب الأوضاع وأصلح الأسس وأن يتولوا وضع الدفاتر والمطبوعات التى تفى بالحاجة على أن تقام المعارض والمباريات لخلق روح التنافس والتشجيع ، وبذا يؤدون لوطنهم عامة ، وللجيل الناشىء خاصة ، خدمة تذكر لهم فتشكر .

الدورة المحاسبية بالمركز الرئيسي

الميزانية
الأصول
الخصوم
الأرصدة
بطاقة شاملة لنشاط وقيمة رأس المال
الدورة المحاسبية بمدينة